EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصّحافة والإعلام في مصر

التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصّحافة

نوفمبر 2025

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصِّحافة والإعلام في مصر
التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصحافة – نوفمبر 2025

اسم الجهة الناشرة: المرصد المصري للصحافة والإعلام

تاريخ الإصدار: ديسمبر 2025

أسماء الفريق المسؤول

إعداد وتحرير

عصام ناصر

تدقيق لُغوي

إسلام الكلحي

إخراج فني

سمر صبري

قائمة المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المقدمة	4
2	المنهجية	5
3	الملخص	8
4	محاور التقرير	9
5	أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات	10
6	ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات	14
7	انتهاكات سجلت وقت وقوعها	14
8	انتهاكات وثقت بأثر رجعي	19
9	ثالثًا.. تطورات المجتمع الصحفي	21
10	التوصيات	25

المقدمة

الحرية روح الصِّحافة والإعلام، بدونها تصبح المؤسسات الصحفية والإعلامية إما أبواق دعاية، أو مضخة للشائعات. والحرية لا تضمن صِحافة وإعلام فعال وحقيقي فحسب، إنما هي ضمانة لحياة آدمية وآمنة للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، وبغير الحرية تتراجع الصحافة والإعلام ويتعرض العاملون/ات فيها للانتهاكات والمضايقات والقيود، وكل ما يهدد استقرارهم، ويجهض طموحاتهم المهنية ويحول بينهم وبين تطوير قدراتهم وتجويد إنتاجهم.

أما العدالة الاجتماعية فهي أساس الحرية؛ فلا حرية لجائع أو لمن كان أمانه الغذائي واستقراره المادي مهددًا؛ فالعدالة هي الضمانة الأولى للحرية وشرطها الأساسي، لذلك كان من الضروري التركيز على كل ما من شأنه ضمان تحقيق أجر عادل للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وترسيخ قواعد معروفة ومستقرة تحكم العلاقة بين إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية، والعاملين/ات بها.

انطلاقًا من تلك القيم، ومن العهدين الدُّوَلِيّ للحقوق المدنية والسياسية، والدُّوَلِيّ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتتبع المرصد المصري للصحافة والإعلام، ما يهدد حرية الصحافة والإعلام، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات في المهنة.

في ظل هذا الاهتمام، تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير دورية -شهريًا- تسلط الضوء على تلك الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام، كما تهدف لفهم منطق و أنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، بهدف المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي محققة مسعى التوثيق من ناحية التأريخ، والتغيير والتحسين والإصلاح.

كما يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية، حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على ملف الصحافة والإعلام في مصر منذ بدأ عام 2013، مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

فيما يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد كلًا من: وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجل شهاداتهم/ن، وأعضاء الوحدة القانونية، وفريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مراجعة المنصات الصحفية والإعلامية.

ويستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة أخرى حقوقية، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المنهجية

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي وبناء منهجي واضح، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

مصادر عملية الرصد

1. الرصد المباشر للأحداث: وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2. ما يرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى: ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة.

3. البحث عبر الأرشيف الرقمي: من خلال ما نُشر في الصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

التوثيق

تتبع المؤسسة نوعين من التوثيق

1. التوثيق المباشر: يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن.

2. التوثيق غير المباشر: يتعذّر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية، مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نِقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نِقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو ما نُشر عبر صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

المدى الزمني للتقرير

يلتزم التقرير الشهري بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات خلال شهر، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

تصنيف الانتهاكات

يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات بحسب طبيعة الأضرار الناجمة عنها؛ إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية).

1. أضرار جسدية

التعرّض للضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

2. أضرار معنوية

قبض: عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.

احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي، الإعلامي/ة بواسطة أفراد أمن داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

التعدّي بالقول أو التهديد: يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز: وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

3. أضرار مهنية

منع التغطية الصحفية: منع الصحفي/ة من تغطية حدث ما، وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث.

منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي: تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

قرار حظر نشر: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.

مصادرة مطبوعة صحفية: تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نِقابة الصحفيين.

منع من دخول النقابة: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النِّقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.

منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

الفصل التعسّفي: مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي والإعلامي العامل/ة.

حجب المواقع الإلكترونية: استخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي مُعين، إقليمي أو على مستوى الدولة، من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المو اقع الإخبارية في مصر أحيانًا عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

مسح محتوى: إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية في مواجهة الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

4. ملاحقة قضائية

أحكام قضائية بالحبس: تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.

تقييد حرية التنقل: تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

5. أضرار وظيفية وإدارية

إجراء إداري تأديبي: بإجراء التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

6. أضرار مادية

إتلاف أو حرق معدات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.

الاستيلاء على معدات صحفية: تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.

إخلاء سبيل بكفالة مالية: تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل إحالة المحكمة المُختصة.

فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح، والجنح المُستأنفة والجنايات.

الملخص

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة التقارير الدورية التي يصدرها المرصد المصري للصحافة والإعلام، لرصد و اقع حرية الصِحافة في مصر، وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والعاملون/ات في المؤسسات الإعلامية، وذلك في إطار التزام المؤسسة بتقديم قراءة منهجية ومنتظمة لحالة الحريات الإعلامية، من منظور مهني وحقوقي مستقل.

ويهدف التقرير إلى دعم جهود التوثيق والمساءلة، وتوفير قاعدة بيانات تحليلية يُمكن الرجوع إليها من قبل الجهات المهنية والحقوقية ذات الصلة، بما في ذلك نقابة الصحفيين، وصنّاع السياسات، والمؤسسات الإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. كما يسعى إلى تسليط الضوء على الاتجاهات العامة التي تُشكّل بيئة العمل الصحفي في مصر، سواء من حيث حرية التغطية، أو الأمان المهني، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بالمجال.

يغطي التقرير الفترة من **1 إلى 30 نوفمبر 2025**، ويعتمد في إعداده على منهجية رصد وتوثيق تستند إلى مصادر متعددة، تشمل: البلاغات المباشرة، الرصد اليومي للمحتوى الصحفي والإعلامي، مقابلات مع ضحايا أو شهود في بعض الحالات، والتحقق من الوقائع وفق معايير مهنية صارمة تتبعها وحدة الرصد والتوثيق في المرصد.

استنادًا إلى البيانات الاسترشادية المُجمعة - حتى تاريخ إعداد هذا التقرير- نجد أنه خلال شهر نوفمبر 2025 تم توثيق وقوع عدد **34** انتهاكا؛ هذه الانتهاكات طالت **17** صحفيا/ة.

وقد **توزعت وفقًا للنوع**، كالتالي؛ عدد **14** انتهاكا بحق صحفيين ذكور، وعدد **12** انتهاكا بحق جماعة صحفية تضم صحفيين وصحفيات، لا نعرف توزيعهم/ن -حسب النوع- بدقة، فيما وقع عدد **8** انتهاكات بحق صحفيات إناث.

من حيث **التوزيع الجغرافي** للانتهاكات، فقد شهدت القاهرة وقوع **20** انتهاكا خلال الشهر، فيما شهدت محافظة المنوفية وقوع عدد **13** انتهاكا، بينما شهدت محافظة الدقهلية وقوع انتهاك وحيد.

أما توزيع الانتهاكات من **زاوية زمن وقوع الانتهاك**، نجد أن الأسبوع الأول من الشهر شهد وقوع عدد **10** انتهاكات فيما رصدنا، بينما شهد الأسبوع الثاني وقوع عدد **20** انتهاكا، فيما لم يشهد الأسبوع الثالث وقوع أية انتهاكات، فيما شهد الأسبوع الأخير وقوع عدد **4** انتهاكات.

أما تصنيف الانتهاكات **وفق معيار النوع**، نجد أن لدينا عدد **13** انتهاكا "منع من التغطية الإعلامية"، يليه، انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات"، الذي تكرر وقوعه **6** مرات، ويشاركه العدد ذاته، انتهاكات "الحرمان من المثول أمام القاضي"، مع "الحرمان من التواصل مع الدفاع"، في الأخير، نجد أن انتهاك "الحرمان من الحديث إلى المحكمة" قد تكرر وقوعه مرتين، و انتهاك "سب وقذف" وقع مرة وحيدة خلال شهر نوفمبر 2025.

أما تصنيف الانتهاكات من **زاوية نوع التوثيق**، يكشف لنا أن كل الانتهاكات الموثقة خلال شهر نوفمبر 2025، وعددها **34** انتهاكا، قد وثقت بصورة مباشرة، عبر الاتصال بالصحفي/ة الإعلامي/ة ضحية الانتهاك، أو عبر التواجد الميداني خلال وقوع الانتهاك.

في حين يكشف لنا تصنيف الانتهاكات **وفق تخصص ضحية الانتهاك**، أن عدد **13** انتهاكا وقعت بحق فئة مراسل صحفي، يليه فئة "مدير تحرير" التي طالها عدد **8** انتهاكات، ثم فئة "كاتب صحفي" التي وقع بحقها عدد **4** انتهاكات، وأخيرًا، فئات "محرر صحفي، ديسك، رسام كاريكاتير" التي وقع بحق كل فئة منها عدد **3** انتهاكات.

أما من **زاوية جهة عمل مرتكب الانتهاك**، نجد أن لدينا عدد **20** انتهاكا، ارتكبتها جهات قضائية، وتتعلق هذه الانتهاكات كلها بتجديد حبس صحفيين على ذمة التحقيقات، وما رافقها من انتهاكات مصاحبة. في المستوى الثاني تأتي جهات أمنية، إذ ارتكبت أجهزة أمنية عدد **12** انتهاكا بحق صحفيين/ات. وأخيرًا، نجد لدينا عدد **2** انتهاك ارتكبها مدنيين دون صفة وظيفية يسرت لهم ارتكاب الانتهاك.

محاور التقرير

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن هذا التقرير يتكوّن من 4 محاور، **الأول:** تحليل إحصائي وقراءة متأنية للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها، **الثاني:** سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، **الثالث:** أبرز التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي خلال الشهر، أما **الخاتمة** تتضمّن عددًا من التوصيات.

أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات

الهدف من التحليل الإحصائي للانتهاكات هو البحث عن المنطق الكامن ورائها، ومعرفة الاتجاه العام لها، لعل ذلك يسهم في فهم و اقعها، والتنبؤ بتطوراتها ومآلاتها، وهو ما يفتح المجال للتحكم فيها، وتقديم المقترحات للتقليل من أعدادها.

1 -النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك

شهد شهر نوفمبر 2025 وقوع 34 انتهاكا، هذه الانتهاكات طالت 17 صحفي/ة، وقد توزعت وفقًا للنوع، كالتالي، عدد 14 انتهاكا بحق صحفيين ذكور، وعدد 12 انتهاكا بحق جماعة صحفية تضم صحفيين وصحفيات، لا نعرف توزيعهم - حسب النوع - بدقة، فيما وقع عدد 8 انتهاكات بحق صحفيات أناث.

النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك

2 -جغرافيا الانتهاكات

من حيث التوزيع الجغرافي للانتهاكات، فقد شهدت القاهرة وقوع 20 انتهاكا خلال الشهر، فيما شهدت محافظة المنوفية وقوع عدد 13 انتهاكا، بينما شهدت محافظة الدقهلية وقوع انتهاك وحيد.

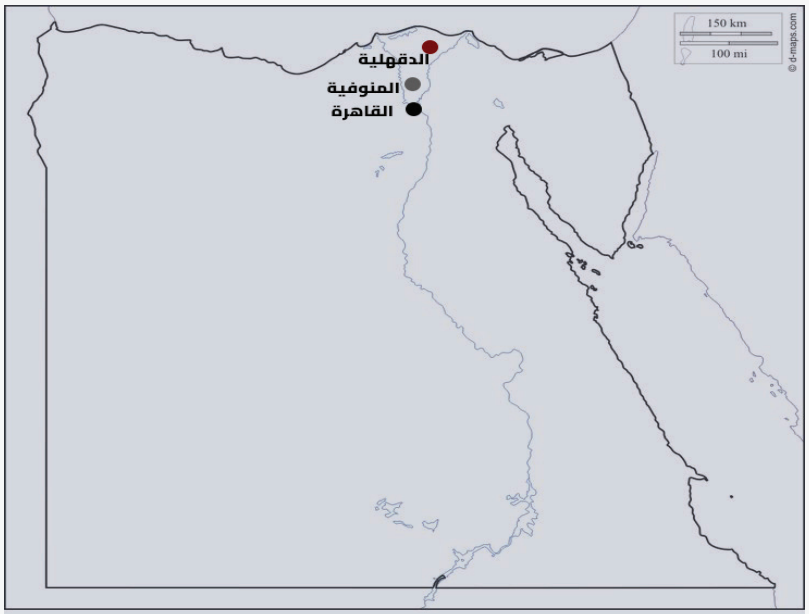

جغرافيا الانتهاكات

●	القاهرة	20
●	المنوفية	13
●	الدقهلية	1

3 -زمن الانتهاك

أما توزيع الانتهاكات من **زاوية زمن وقوع الانتهاك**، نجد أن الأسبوع الأول من الشهر شهد وقوع عدد **10** انتهاكات فيما رصدنا، بينما شهد الأسبوع الثاني وقوع عدد **20** انتهاكا، فيما لم يشهد الأسبوع الثالث وقوع أية انتهاكات، فيما شهد الأسبوع الأخير وقوع عدد **4** انتهاكات.

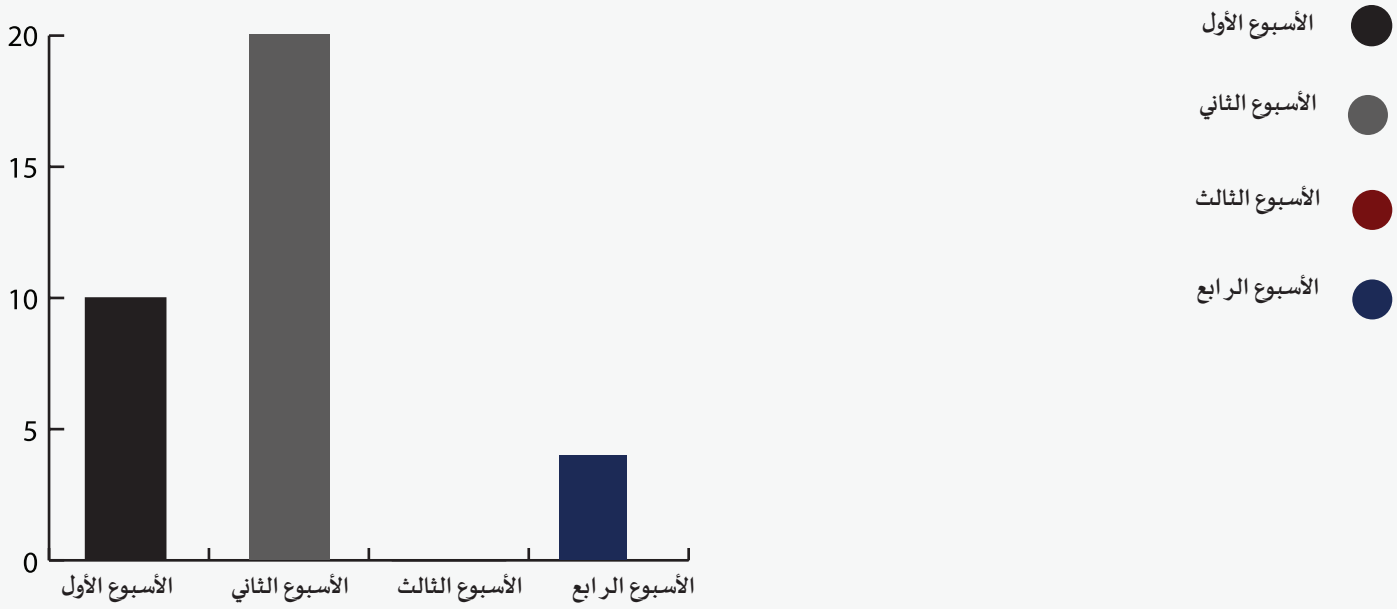

4 -نوع الانتهاك

أما تصنيف الانتهاكات **وفق معيار النوع**، نجد أن لدينا عدد **13** انتهاكا "منع من التغطية الإعلامية"، يليه، انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات"، الذي تكرر وقوعه **6** مرات، ويشاركه العدد ذاته، انتهاكات "الحرمان من المثول أمام القاضي"، مع "الحرمان من التواصل مع الدفاع"، في الأخير، نجد أن انتهاك "الحرمان من الحديث إلى المحكمة" قد تكرر وقوعه مرتين، و انتهاك "سب وقذف" وقع مرة وحيدة خلال شهر نوفمبر 2025.

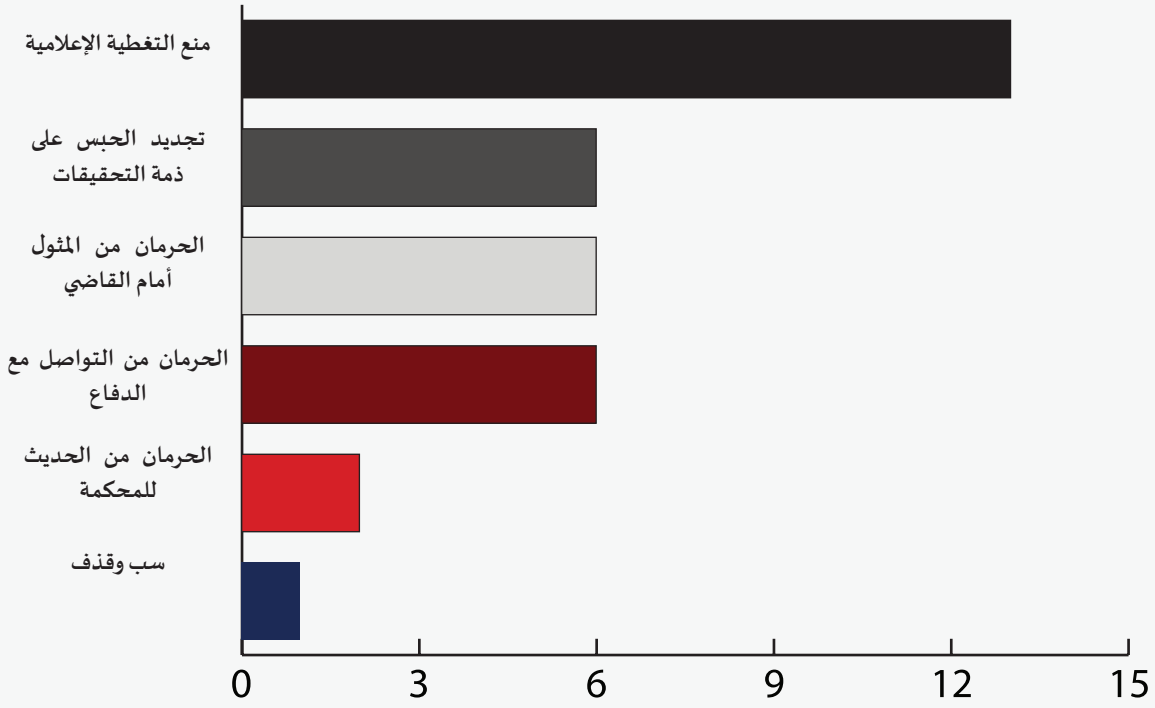

5 -نوع التوثيق

أما تصنيف الانتهاكات من زاوية نوع التوثيق، يكشف لنا أن كل الانتهاكات الموثقة خلال شهر نوفمبر 2025، وعددها **34** انتهاكا، قد وثقت بصورة مباشرة، عبر الاتصال بالصحفي/ة الإعلامي/ة ضحية الانتهاك، أو عبر التواجد الميداني خلال وقوع الانتهاك.

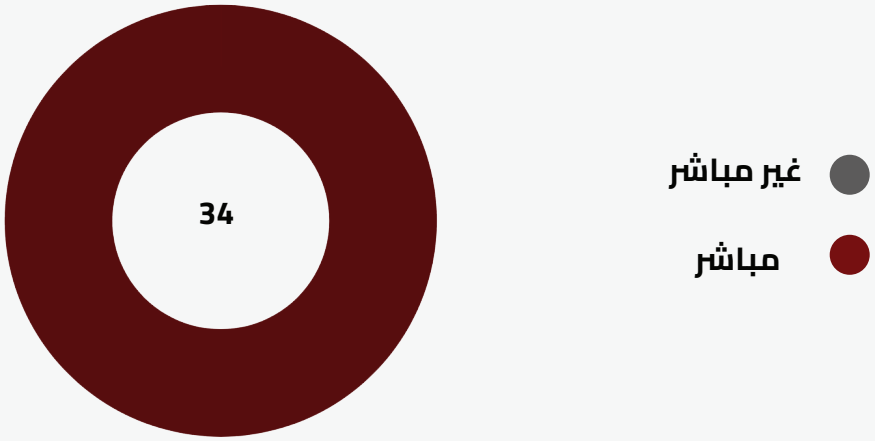

6 -تخصص الضحية

في حين يكشف لنا تصنيف الانتهاكات **وفق تخصص ضحية الانتهاك**، أن عدد **13** انتهاكا وقع بحق فئة مراسل صحفي، يليه فئة "مدير تحرير" التي طالها عدد **8** انتهاكات، ثم فئة "كاتب صحفي" التي وقع بحقها عدد **4** انتهاكات، وأخيرًا، فئات "محرر صحفي، ديسك، رسام كاريكاتير" التي وقع بحق كل فئة منها عدد 3 انتهاكات.

7 -نوع جهة عمل المعتدي

أما من **زاوية جهة عمل مرتكب الانتهاك**، نجد أن لدينا عدد **20** انتهاكا، ارتكبتها جهات قضائية، وتتعلق هذه الانتهاكات كلها بتجديد حبس صحفيين على ذمة التحقيقات، وما ر افقها من انتهاكات مصاحبة. في المستوى الثاني تأتي جهات أمنية، إذ ارتكبت أجهزة أمنية عدد **12** انتهاكا بحق صحفيين/ات. وأخيرًا، نجد لدينا عدد **2** انتهاك ارتكبها مدنيين دون صفة وظيفية يسرت لهم ارتكاب الانتهاك.

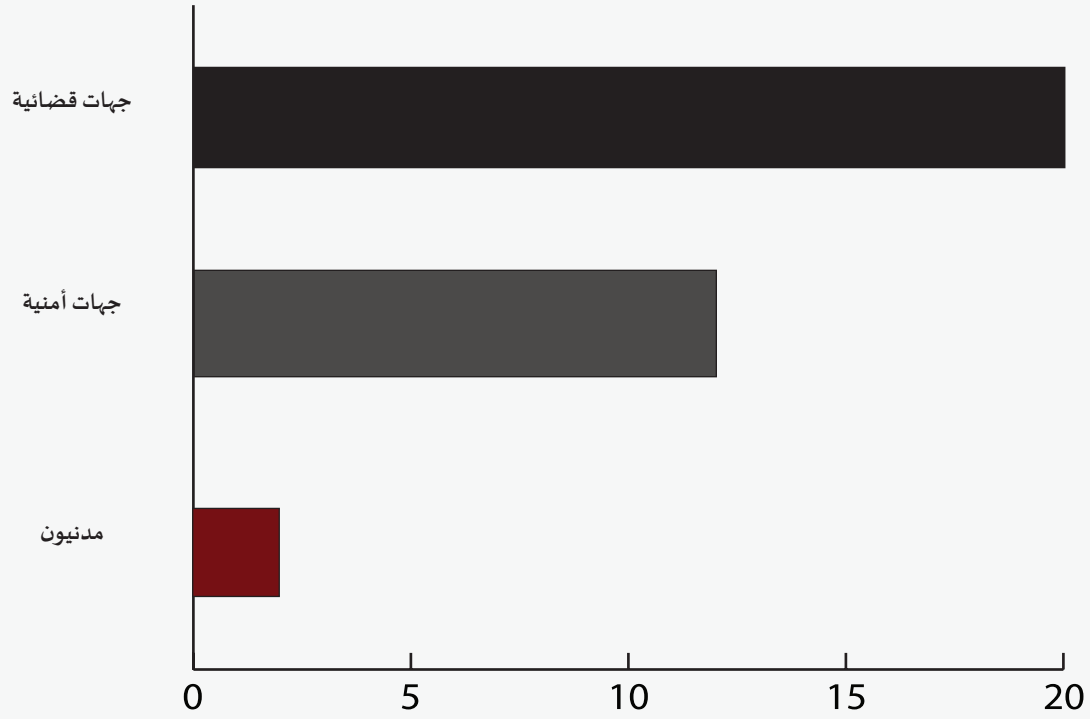

ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

يتم تقسيم الانتهاكات المرصودة خلال الشهر إلى:

(1) انتهاكات رُصدت ووثقت في نفس وقت وقوعها، أو خلال الشهر ذاته.

(2) انتهاكات قديمة لكنها وثقت مؤخرًا، تأتي تحت عنوان "انتهاكات بأثر رجعي".

1. انتهاكات سجلت وقت وقوعها

- الحريات الإعلامية

1 -منع عدد من الصحفيين من تغطية قرعة الحج في محافظة المنوفية

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الأحد 9 نوفمبر 2025، و اقعة منع عدد من الصحفيين من تغطية قرعة الحج، في شبين الكوم بالمنوفية.

تقول صحفية، رفضت ذكر اسمها، إن الأمن قرر منعنا من دخول القاعة المغطاة، المخصصة للقرعة، في نادى سيتى كلوب، بشبين الكوم. وعن سبب المنع رجحت أن الأمر خاضع لرؤية مدير الأمن.

ويقول صحفي آخر رفض ذكر اسمه: "كان من المعتاد دعوتنا لتغطية القرعة، لكن بدون تصوير. ما حدث هذه المرة أنه تم منعنا من الدخول ومن التغطية".

جدير بالذكر أن عدد الصحفيين/ات الممنوعين/ات من التغطية 12 صحفيا تقريبًا، ونشير كذلك إلى أن قرعة الحج، في المنوفية، تتم بشكل سنوي، بالتنسيق بين المحافظة ومديرية الأمن.

وقد أصدرت لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، الخميس 6 نوفمبر 2025، بيانًا، أعربت فيه "عن تضامنها مع موقف الزملاء في محافظة المنوفية ضد قرار منعهم من تغطية فعاليات قرعة الحج العلنية"، واعتبرت ما حدث "يتعارض مع حق الصحافة والصحفيين في الحصول على المعلومات ونقلها للمواطنين"، ويمثل "تراجعًا غير مقبول، حتى عن الأعوام السابقة، التي كانت تسمح بالتغطية مع عدم السماح بالتصوير داخل القاعة، وهو أمر مرفوض أيضًا"، وأختتم البيان بالمطالبة بضرورة صدور "توضيح رسمي حول أسباب المنع -إن وُجدت أسباب"، والإعلان عن اعتزام النقابة تقديم شكوى رسمية لوزارة الداخلية حول الواقعة.

كما أصدر الصحفيون/ات بمحافظة المنوفية، بيانًا، أعربوا/ن فيه "عن استيائهم/ن من و اقعة منعهم تغطية فعاليات قرعة الحج العلنية التي نظمتها وزارة الداخلية"، مؤكدين/ات أن ما حدث يُعد سابقة غير معتادة، أثارت دهشة الوسط الصحفي بالمحافظة. وأشار البيان إلى أن ما حدث "يعكس توترًا غير مبرر في العلاقة بين ممثلي وسائل الإعلام ومديرية أمن المنوفية، رغم حرص الصحفيين الدائم على أداء دورهم المهني بمسؤولية، ودعمهم المستمر لمؤسسات الدولة،

وتقديرهم لجهود وزارة الداخلية في حفظ الأمن والاستقرار".

و أفاد البيان، أن إجراءات المنع في الأعوام السابقة كانت تقتصر على عدم السماح بالتصوير داخل القاعة فقط، بينما شهد العام الحالي تصعيدًا غير مبرر تمثل في منع الصحفيين/ات من الدخول نهائيًا، في وقت سُمح فيه بتغطية فعاليات قرعة الحج في كل المحافظات بصورة طبيعية وشفافة. وأكد البيان أن الصحفيين/ات بالمنوفية، قد أبلغوا/ن نقابة الصحفيين لمتابعة الموقف و اتخاذ ما يلزم من إجراءات لإنهاء الموقف وضمان عدم تكراره.

فيما أصدرت وزارة الداخلية، في 10 نوفمبر 2025، بيانًا، قالت فيه، "إنه لم يتم منع أى من السادة الصحفيين والإعلاميين المشاركين فى القرعة المشار إليها أو أى قرعة أخرى أجُريت بمختلف المحافظات"، كما أشار البيان إلى وجود، ما أسماه "ضوابط للتصوير معلومة لديهم، حيث يتم توجيه خطابات للوزارة بالأسماء المقررة من جهات عملهم أو حملهم تصاريح تفيد ذلك أو كونهم معتمدين لدى الوزارة، وأن الكشوف التى وردت من مختلف المؤسسات الصحفية والكيانات الإعلامية تم المو افقة عليها جميعاً دون إستثناء".

2 -تعرض الصحفي وائل عبد العزيز لمضايقات بسبب تغطياته الصحفية في قويسنا

وثق المرصد المصري للصحافة والإسلام، في 6 نوفمبر 2025، ما ذكره و ائل عبد العزيز، مدير تحرير جريدة "بلدنا اليوم" ومؤسس موقع "المصري"، من تعرضه لمضايقات من جراء تغطياته للمشهد الانتخابي، في مدينة قويسنا بالمنوفية، حيث يقضي إجازته.

يقول الصحفي في شهادته: "أعيش وأعمل بالقاهرة، وفي نهاية كل أسبوع أعود إلى مدينة قويسنا في المنوفية، حيث ولدت. وخلال الإجازة أصور مع الناس في الشارع، و أنتج تقارير فيديو وتغطيات، عنهم وعن رؤيتهم للانتخابات، وتصوراتهم عن المرشحين، وعادة ما تأتي تعليقاتهم سلبية.

لذلك عادة ما كنت أتعرض لمضايقات وهجوم من حسابات وهمية، في التعليقات، لكن كنت اتجاهل ذلك لكونها حسابات وهمية في النهاية. لكن ما حدث، الثلاثاء الماضي 4 نوفمبر 2025، أني تعرضت لاتهامات تطال السمعة، من أحد الأشخاص -إبراهيم السيد حسن- حيث وصمني بتلقي رشاوى والسمسرة في الانتخابات و أيضا خيانة القسم الصحفي. و أني بعت قلمي لمن يدفع. وقد عرفت لاحقًا أن هذا الشخص، صاحب الحساب المذكور، هو ابن شقيقة نائب الدائرة والمرشح في الانتخابات الحالية لمجلس النواب.

وعليه، سأتقدم بشكوى إلى نقابة الصحفيين، وبلاغ إلى وزارة الداخلية. وقد بدأ هذا الشخص خلال اليومين الماضيين، حذف تعليقاته المهينة، لكني احتفظ بنسخ منها". وقد أرسل الصحفي نسخ من هذه التعليقات المهينة إلى فريق المرصد.

3 - المرصد يوثق منع الصحفية دينا سمير من التصوير وتعرضها للتهديد

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الثلاثاء 25 نوفمبر 2025، تعرض الصحفية دينا سمير لمنع التغطية في إحدى لجان بلقاس بالدقهلية.

في حديثها للمرصد، قالت: "منذ انطلاق السباق الانتخابي، صباح أمس الأثنين، و أنا أمارس مهام عملي، في متابعة الحدث وتغطية أحداثه. قمت بتغطية الحدث في مركز السنبلاوين، بعدها في ميت غمر، ولم أتعرض خلال ذلك إلى أية مضايقات أو معوقات. وفي نهاية اليوم ذهبت إلى استكمال التغطية، وحضور غلق الصناديق في مركز بلقاس.

وصلت إلى لجنة (4) بمدينة بلقاس، استأذنت المستشار رئيس اللجنة في التصوير، فقبل طلبي، بعد أن أبرزت هويتي وتصريح التغطية الصادر من الهيئة الوطنية للانتخابات، وبالفعل بدأت عملي هناك. بعدها بقليل وصلت سيدة كبيرة في السن للتصويت، تعرفت عليها واستأذنتها أن أقوم بتصويرها أثناء دخولها للتصويت، وقد و افقت وبدأت تصويرها.

أثناء التصوير، وصل شخص إلى اللجنة، وسألني 'أنتي مين'، تبعته سيدة وسألتني نفس السؤال 'أنتي مين؟ وجاية منين' واستطردت 'غير مسموح لكي بالتصوير هنا'، أبلغتها أني حصلت على إذن التصوير من رئيس اللجنة! وهو ما أكده رئيس اللجنة. لكنها أصرت على أن التصوير ممنوع، ورفعت صوتها، وطلبت رؤية بطاقة الهوية الشخصية، وهو ما رفضته، إذ أطلع رئيس اللجنة على هويتي وسمح لي بالتواجد والتغطية والتصوير.

وفي خارج اللجنة استكملت الشجار معي، معتبرة أن ذلك حقها، باعتبارها -كما قالت- مندوبة مرشح مستقبل وطن بالدائرة، ولديها الضوء الأخضر من 'جهات' بمنع التصوير داخل اللجان، وقد قمت بتصوير جانب من المشاجرة.

وعليه، تقدمت بشكوى إلكترونية إلى مكتب النائب العام، وشكوى أخرى إلى الهيئة الوطنية للانتخابات، وقد وصلتني رسالة من مكتب النائب العام يعلمني أن الشكوى قيد التحقيق. كما تواصلت مع نقابة الصحفيين بخصوص ما حدث".

كان هذا نص الشكوى التي قدمتها الصحفية إلى الهيئة الوطنية للانتخابات:
في إطار قيامي بمهامي الصحفية والمهنية في تغطية وقائع الانتخابات البرلمانية، وتحديدًا داخل اللجنة رقم (4) بمدرسة بلقاس الإعدادية بنين – محافظة الدقهلية، وبعد حصولي على إذن صريح من السيد المستشار رئيس اللجنة بالسماح لي بالتصوير وتغطية مجريات العملية الانتخابية، فوجئت إحدى السيدات وادعت أنها مندوبة حزب مستقبل وطن وقامت باعتراضي ومنعي من أداء عملي الصحفي، بل وتعدت عليّ بالقول والتعنيف، وحاولت إخراجي من اللجنة بالقوة، مدعية أن ذلك يتم بناءً على تعليمات من جهات أمنية – دون تقديم أي سند قانوني أو رسمي يثبت صحة هذا الادعاء.

وإذ أؤكد أنني كنت أمارس عملي في إطار القانون، وبموافقة الجهة القضائية المشرفة على اللجنة، فإن ما تعرضت له يُعد تعديًا صريحًا على حرية الصحافة، وعرقلةً لدوري المهني المكفول بموجب الدستور والقانون، فضلًا عن كونه انتهاكًا لحق المواطن في المعرفة والاطلاع على سير العملية الانتخابية بشفافية.

وقد تم توثيق الواقعة بالصوت والصورة، وهو ما يُعد دليلًا قاطعًا على ما تعرضت له من مضايقات وتهديدات داخل اللجنة.

4 -تجديد حبس رسام الكاريكاتير أشرف عمر 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى)، في 4 نوفمبر 2025، تجديد حبس رسام الكاريكاتير أشرف عمر، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، ولم يظهر الصحفي على الشاشة، وعليه طالب الدفاع بضرورة رؤيته، خاصة أنه لم يظهر أيضًا خلال جلسة التجديد السابقة، استجابت المحكمة للطلب، وظهر أشرف على الشاشة بمفرده وحوله ضابط وأمين شرطة فقط في الغرفة. كما طالب فريق الدفاع الحديث للصحفي، لمعرفة إذا كان لديه ما يقوله للمحكمة، أو طلبات بشأن أسرته، فأجاب مبتسما شاكرا بأن أموره مستقرة ولا يحتاج لشيء سوى خروجه.

وفي النهاية، طالب الدفاع بإخلاء سبيل المتهم بأي ضمان تراه المحكمة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي بحقه، واحتياطيا إعمال إحدى التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

5 -تجديد حبس الصحفية صفاء الكوربيجي 15 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت نيابة أمن الدولة العليا، في جلستها المنعقدة، في 10 نوفمبر 2025، تجديد حبس الصحفية صفاء الكوربيجي، مدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 7256 لسنة 2025 حصر أمن الدولة العليا.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وظهرت الصحفية رفقة أخريات من محبسها، فيما تحدث الدفاع عن الظروف الصحية السيئة للصحفية، كما طلب الحديث مع صفاء، لكن النيابة رفضت فتح الصوت. وفي الأخير طلب الدفاع إخلاء سبيل المتهمة بأي ضمان تراه النيابة؛ لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي بحقها، واحتياطيا إعمال أحد التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

جدير بالذكر، أن نيابة أمن الدولة العليا، قررت في 24 نوفمبر 2025، تجديد حبس الصحفية صفاء الكوربيجي، مدة 15 يومًا أخرى، على ذمة التحقيقات.

6 -تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في جلستها المنعقدة 4 نوفمبر 2025، تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة، مدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 أمن دولة عليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وظهر الصحفي على الشاشة، رفقة عدد قليل من المتهمين، وطالب الدفاع بفتح الصوت للحديث مع صحفي، في حال احتاج إبداء أية أقوال أخرى أو طلبات، فاستجابت المحكمة وأجاب الصحفي بالشكر وعدم وجود أية طلبات.كما طالب الدفاع بإخلاء سبيل المتهم بأي ضمان تراه المحكمة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي بحقه، واحتياطيا إعمال إحدى التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

7 -تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في جلستها المنعقدة 4 نوفمبر 2025، تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 أمن دولة عليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وظهر الصحفي عبر الشاشة، رفقة عدد كبير من المتهمين، وطلب الدفاع الحديث للصحفي؛ لمعرفة إذا كانت له أي طلبات من الأسرة بالخارج أو من الدفاع والمحكمة، وبالفعل سمحت المحكمة، وفتحت الصوت، وطلب رؤية زوجته المعروضة، في اليوم نفسه، أمام المحكمة من محبسها بسجن العاشر 4، فلم تستجب المحكمة ورفضت طلبه.

وقد طالب الدفاع بإخلاء سبيل المتهم بأي ضمان تراه المحكمة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي بحقه، واحتياطيا إعمال إحدى التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

8 -رغم حالته الصحية المتأخرة.. تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثانية إرهاب)، في جلستها المنعقدة 10 نوفمبر 2025، تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 2063 لسنة 2023 حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وظهر الصحفي رفقة جميع المتهمين، الذين تم عرضهم دفعة واحدة، دون تفرقة أو تمييز، وقد ظهر سعد شديد الإعياء؛ نظرا لحالته الصحية المتدهورة، وقد طلب من هيئة المحكمة السماح له بالحديث، لكن رئيس الدائرة قابل طلبه بالرفض.

فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة الموقرة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي.. وعلى سبيل الاحتياط استعمال أحد التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات.

2. انتهاكات وثقت بأثر رجعي

المرصد يوثق منع مذيع بقناة النيل الدولية من الظهور على الهواء لمدة 5 شهور

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، أمس الأحد 23 نوفمبر 2025، منع المذيع بقناة النيل الدولية، إبراهيم محمد قابيل، من الظهور على الهواء لمدة 5 شهور، بقرار من رئيسة القناة.

يقول إبراهيم في حديثه للمرصد: في 21 يوليو الماضي، صدر قرار من رئيسة قناة النيل الدولية، بمنعي من الظهور على الهواء، ووقفي عن العمل، دون تحقيق، وبغير الاستناد إلى أيًا من اللوائح أو الأعراف المنظمة للعمل، كما تم رفع اسمي من قوائم المذيعين بالقناة، وإعادتي مجددًا للعمل "ديسك إنجليزي"!

وحسب قابيل: فأن سبب هذه الإجراءات التعسفية، أنه أثناء وجوده على الهواء، ظهرت أصوات فريق الإعداد، وهذه ليست مشكلته، إنما مشكلة الإخراج. والغريب في الأمر، أن الزملاء التي ظهرت أصواتهم لم تأخذ رئيسة القناة أية إجراءات ضدهم. يضيف المذيع: بعد هذه الحادثة مباشرة، اتصلت بي رئيسة القناة، وطلبت مني الحضور فورًا، لكني كنت مسافرًا، وعليه اعتذرت، وطلبت التأجيل لوقت آخر، ففوجئت بأنها أصدرت قرار منعي، وإحالتي إلى التحقيق.

يشرح إبراهيم قابيل: بعد 14 يومًا، من صدور قرار منعي من الظهور على الهواء، وتحويلي للتحقيق، تقدمت ببلاغ إلى النيابة الإدارية، باعتبار أن ما حدث ليست مسؤوليتي، لكن النيابة لم تحرك ساكنًا تجاه الشكوى، وفوجئت بعدها أن رئيسة القناة قد استعانت بشهادة "زور" من زملاء في تأكيد روايتها للحدث.

يضيف قابيل: اليوم رغم مرور 5 أشهر على تحويلي إلى التحقيق، لم يسفر التحقيق الإداري عن شيء، وما زلت موقوف عن العمل كمذيع وممنوع من الظهور على الهواء، وهو ما يسبب لي أضرار مادية قاسية؛ في النهاية أنا رب أسرة، وعملي كمذيع هو مصدر دخلي الأساسي، ومنذ أسبوعين ذهبت للشؤون القانونية للسؤال عن نتائج التحقيق، وكان ردهم "تعالى بعد أسبوعين". ما يعني أنني منعي من العمل قرار دون سند قانوني، وليس نتيجة تحقيق.

يؤكد المذيع إبراهيم قابيل أن وقفه عن العمل مدة 5 شهور ليس الانتهاك الوحيد الذي تعرض له من جانب رئيسة القناة، إنما فور تحويله إلى التحقيق، أصدرت قرار بمنعه من دخول القناة، وتجميد كارنيه الدخول الخاص به، وإعادته مجددًا للعمل كـ "ديسك إنجليزي".

يقول: تعنت رئيسة القناة لم يطالني وحدي؛ إذ هناك 4 شكاوى موجهة ضدها لدى النيابة الإدارية، كذلك قررت نقل 4 مخرجين من القناة بشكل متعسف، ودون داعي أو مسوغ لذلك، فضلا عن مخرجين طلبوا النقل خوفًا من تسلطها، وهناك كادرين إعلاميين حديثي التعيين، دفعتهم للاستقالة من جراء سوء المعاملة.

المرصد المصري للصحافة والإعلام يوثق إيقاف المذيع بـ"راديو مصر" جلال حبيش منذ ثلاث سنوات ونصف

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 25 نوفمبر 2025، و اقعة وقف المذيع براديو مصر، جلال حبيش.

في حديثه للمرصد، قال "حبيش": "كنت مدير إدارة المتابعة، ثم إدارة البرامج، ثم إدارة المذيعين(التنفيذ)، في راديو مصر، حتى صدر قرار عن الإدارة بمنعي من ممارسة عملي كـ "مذيع هواء"، وهو العمل الذي مارسته لأكثر من 30 عاما.. الحديث على الهواء".

وحول حيثيات قرار المنع، أوضح "حبيش": "كان سبب المنع، المستمر لمدة ثلاث سنوات ونصف، هو تلعثمي في نطق اسم السيد الرئيس، في أثناء قراءتي إحدى المواد الإخبارية".

و أكد: "قرار منعي لم ينجم عن تحقيق إداري، سواء شفهي أو تحريري، إنما بقرار إداري بنقلي إلى قسم التسجيلات، بأمر شفهي من السيد أيمن الحبال رئيس قطاع الأخبار، في 23 أبريل 2022، ومنذ هذا التوقيت و أنا موقوف عن ممارسة عملي.

وأضاف: "على الرغم من خروج أيمن الحبال، رئيس القطاع الذي أصدر القرار، على المعاش منذ فترة، إلا أن القرار الشفهي ما يزال ساريًا".

ثالثًا.. تطورات المجتمع الصحفي

تابعنا عدد من الملفات خلال شهر أكتوبر، تتعلق بحال الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مصر خلال الشهر، نتناول منها في هذه السطور:

أزمة البوابة نيوز

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الأحد 9 نوفمبر 2025، قيام مجموعة من صحفيي/ات "البوابة نيوز" بتقديم مذكرة إلى نقابة الصحفيين تطالب فيها برفع مرتباتهم/ن التي وصفوها بـ "الرواتب المتدنية والهزيلة"، والتي لا تقارن بالحد الأدنى للأجور الذي أعلنته الحكومة.

وشكل عدد من الصحفيين/ات بالبوابة، يتجاوز عددهم/ن الـ 70 صحفيًا/ة، مجموعة للمطالبة برفع مرتباتهم/ن المتدنية. وقد تواصل فريق الرصد بالمؤسسة مع أحد ممثلي هذه المجموعة، الذي صرح قائلاً: إن معظم العاملين/ات بالبوابة، وعددهم 200 صحفي/ة تقريبا، قضى ما بين 10 - 12 عامًا بين جدران هذه المؤسسة، وبالرغم من ذلك، فإن غالبية هؤلاء يتقاضون/ين أجرًا يتراوح بين 2000 جنيه و2200 جنيه، فيما يتقاضى البعض، الذي لا يتجاوز عددهم/ن أصابع اليد الواحدة مبلغ 3000 آلاف جنيه فقط.

وأضاف: في الوقت الذي تغلق فيه الإدارة آذانها عن معاناتنا، استمرت مطالبات الزملاء والزميلات برفع أجورهم، في ظل واقع لم يعد فيه أحد يتقاضى 2000 جنيه في أي وظيفة، ومع ذلك، تواصل الإدارة تجاهل مطالبنا، وكأننا غير موجودين أصلاً. وقد حاولنا التواصل معها بصفتنا مجموعة، لكنها لم ترد علينا أيضًا.

وأشار إلى أن المرتبات المحدودة، التي تتراوح بين 2000 و3000 جنيه، يتقاضاها الصحفيون/ات رغم عملهم بالمؤسسة لمدة خمسة أيام أسبوعيًا، منها ثلاثة أيام في مقر العمل ويومان من المنزل. ومع استمرار مطالب الصحفيين/ات بتحسين أجورهم، وبعد تدخل النقابة، قررت الإدارة تعديل نظام العمل ليصبح يومان في المؤسسة وثلاثة أيام عن بُعد.

وخلال أيام العمل المؤسسة، تحرص الإدارة على التقييد الشديد لحركة الصحفيين، بصمة عند الدخول والخروج، وموظفين عند البوابة يراقبون حركة من يدخل أو يخرج خلال وقت العمل، حتى إن كان خروجه لشراء طعام مثلًا.

ويؤكد ممثل مجموعة صحفيي/ات "البوابة نيوز": أن آخر الخطوات التي تم اتخاذها كانت التواصل مع نقابة الصحفيين بداية من الشهر الماضي، وبعد مراسلات ممتدة، بين الإدارة ومجلس النقابة، أعلن مجلس إدارة البوابة، أنها لا تمتلك السيولة الكافية التي تخولها رفع أجور صحفييها، إلا أنها تبلغهم، موافقتها على من يطلب إجازة بدون مرتب، وموافقتها على من قرر تسوية معاش مبكر "من المعينين". وفي ختام حديثه للمرصد، قال: "سنستخدم أية وسيلة مشروعة للتصعيد في محاولة الحصول على حقوقنا".

شكوى إلى مكتب العمل والأخير يحقق

وفي 13 نوفمبر 2025، قال أحد الصحفيين بالبوابة - رفض ذكر اسمه -، إنهم قرروا تنظيم اعتصام خلال وقت قريب، في حال استمر تجاهل الإدارة لمطالبهم، و أفاد أن وفد من مكتب العمل ذهب للصحيفة أمس (12 نوفمبر 2025)، وطالب إدارتها برفع الحد الأدنى للأجور، حتى تتساوى مرتبات الصحفيين/ات بالمؤسسة مع الحد الأدنى الذي أعلنت عنه الحكومة، كما حرر موظفي مكتب العمل محضرًا للمؤسسة بخصوص المرتبات المتدنية، ولوحوا بإقرار غرامات كبيرة في حال تجاهلت الإدارة رفع أجور العاملين/ات فيها.

وكانت المجموعة المطالبة قد أصدرت بيانًا ذكرت فيه: أن فريق التفتيش استمع إلى شكواهم وتفاصيل الأزمة، في ظل استمرار الإدارة في التمسك بحجة "التعثر المالي" أمام الجهات الرسمية، وهي الحجة نفسها التي استخدمها المستشار القانوني والممثل عن الجريدة في مذكرته الرسمية لنقابة الصحفيين. وأكد الصحفيون أنهم متمسكون بموقفهم وفق ما جاء في بيانهم الأخير رقم (3) الصادر أمس الأربعاء (12 نوفمبر 2025)، ولن يتراجعوا عن خطواتهم التصعيدية المشروعة حتى استرداد حقوقهم، مشيرين إلى أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود بعد تجاهل مطالبهم الأساسية الخاصة بالحد الأدنى للأجور وتحسين بيئة العمل داخل المؤسسة.

وأشار الصحفي الذي تواصلنا معه وهو المتحدث باسم المجموعة إلى أنهم في وقت سابق؛ كانوا قد تقدموا بشكاوى إلى مكتب العمل، والمجلس القومي للأجور، ورئاسة الوزراء بخصوص تدني الأجور في البوابة نيوز، مما أسفر عن زيارة الوفد السابق ذكره.

الإدارة تتعنت والصحفيين يبدأون اعتصام مفتوح

وفي 17 نوفمبر 2025، قرر صحفيو البوابة نيوز، الدخول في اعتصام مفتوح بمقر الجريدة؛ بعد رفض الإدارة الاستجابة لمطالبهم بتحسين الأجور.

تواصل المرصد مع المتحدث باسم الصحفيين المعتصمين، الذي قال في شهادته: "تواصلنا مع نقابة الصحفيين للتوسط بيننا وبين الإدارة، وهو ما قبله مجلس النقابة، إلا أن إدارة الصحيفة امتنعت عن التعاون. وعليه قررنا التصعيد عبر بدء اعتصام مفتوح".

وأوضح أن الاعتصام يتم في مقر الصحيفة، وأشار إلى أنهم/ن لم يتعرضوا/ن إلى أية مضايقات من أمن المؤسسة، كما أشار إلى مشاركة أكثر من مسؤول من مجلس نقابة الصحفيين، وعلى رأسهم نقيب الصحفيين، خالد البلشي، إذ شاركهم/ن وأعلن تأييده لمطالبهم/ن، بالإضافة إلى مشاركة أعضاء مجلس النقابة، محمود كامل، إيمان عوف، حسين الزناتي، محمد السيد الشاذلي، عبد الرؤوف خليفة.

التلويح بالإضراب على العمل مع استمرار تعنت الإدارة

وفي 30 نوفمبر 2025، أعلن الصحفيون/ات المعتصمون/ات أن الاعتصام مستمر؛ في ظل تعنت الإدارة ورفضها كل مقترحات الحلول المقدمة، وآخرها المقترح الذي قدمته نقابة الصحفيين السبت (29 نوفمبر 2025)؛ إذ أكدت الإدارة أنها تقدمت بمقترح تصفية "البوابة نيوز" إلى الجمعية العمومية للمؤسسة، وسيعقد اجتماع لمناقشة المقترح في 10 ديسمبر 2025.

كما أفاد أن المعتصمون/ ات قرروا/ن الدخول في إضراب عن العمل بدءًا من يوم 9 ديسمبر 2025، في ظل تشبث الإدارة بمواقفها.

ويتضمن المقترح الذي قدمته نقابة الصحفيين، إعلان المؤسسة الالتزام بالحد الأدنى للأجور بها طبقًا لنصوص قانون العمل (14) لسنة 2025م، مع عقد اتفاقية عمل مع النقابة تتيح للمؤسسة والزملاء الاختيار بين أكثر من نظام للعمل مقابل جزء من الراتب. وفي النظام الأول الذي جاء في مقترح النقابة يكون الحصول على الراتب طبقًا للحد الأدنى للأجور لمَن لا يتقاضونه حاليًا من الزملاء، وفقًا للشروط الآتية:

1. الالتزام بالعمل ٨ ساعات لمدة ٥ أيام أسبوعيًا طبقًا لمواعيد الشفتات المعلنة، أو المحددة من قبل الإدارة.

2. يلتزم مَن يحصل على الحد الأدنى بعدم العمل لدى جهة أخرى خارج "البوابة نيوز"، وفي حال ثبوت مخالفة ذلك يتم تطبيق نصوص القانون.

3. الالتزام بقواعد العمل الخاصة بالحضور والانصراف.

4. الالتزام بلائحة الجزاءات، التي سيتم اعتمادها للخصم مقابل التأخر، أو الغياب طبقًا لنصوص القانون.

وفي النظام الثاني، للصحفي بالاتفاق مع المؤسسة برعاية النقابة اختيار شيفت العمل ليوم واحد أسبوعيًا المعمول به حاليًا، والمطبق من جانب المؤسسة والقرارات الداخلية بها، مع حصوله على الراتب الحالي طبقًا لآخر أجر، ويمكن للمؤسسة أن تقترح نظامًا ثالثًا بين نظام الحد الأدنى للأجور والنظام المعمول به بالاتفاق مع النقابة، بما يحقق مصالح العمل، على أن يكون الأجر الحالي حدًا أدنى لأي اتفاق.

أما في النظام الثالث، يتم فتح الباب للإجازات بدون مرتب، أو تسوية الأوضاع لمَن يرغب، وإلا التزم الصحفي بالاختيار بين الأنظمة المقترحة، ولا يحق للزميل الذي اختار العمل بالنظام الحالي، أو نظام الحد الأدنى للأجور تغيير وضعه بخلال فترة تجريبية تمتد لثلاثة أشهر، أو مدة يتم الاتفاق عليها.

بعد 5 سنوات من الحبس على ذمة تحقيقات لا تنتهي.. حمدي الزعيم يتم 46 عاما خلف القضبان

سنوات أمضاها حمدى الزعيم خلف جدران السجن، حتى أتم اليوم 46 عامًا هناك بعيدًا عن أسرته، تواصل المرصد 5 المصري للصحافة والإعلام، مع زوجة الصحفي، فقالت في حديثها للمرصد:

لم يعد يوم عيد ميلاد حمدي مناسبة للاحتفال، إنما يوم نستعيد فيه كل تفاصيل تجربة حبسه، وكل الذكريات" السابقة على هذا الكابوس. أما عن ذكريات حمدي نفسه مع هذا اليوم، أنه ينتظره، وفي قلبه أمل خافت في أن يخرج ويحتفل به بين أبناءه، لكن يمر اليوم دون جديد يذكر.

لم نعد في البيت نحتفل بهذا اليوم، بل يمر في هدوء حزين كغيره من أيام دون أية طقوس احتفالية. حتى تلاشى لدى حمدي أية أمل في أن يحتفل بعيد ميلاده بين أسرته.

داخل أسوار السجن، يحتفي السجناء بأعياد ميلادهم كمن يتشبّث بخيط رفيع من الأمل بأن الغد قد يحمل ما هو أجمل.

> "بابا مش بتيجي عندنا ليه، يرد عليه 'عندي شغل يا بابا، لما يخلص هاجي'، وأثناء الرحيل يخبرني أبني 'ماما أنا عارف احنا فين، ده سجن'
>
> زوجة الصحفي حمدي الزعيم

وفي الزيارة، نهنئه بعيد ميلاده، لكن أية تهنئة في ظل شعور بالكآبة يغلف المكان، خاصة كلما اقتربت الزيارة من نهايتها. يرسل له أبناؤه تهانيهم بعيد ميلاده، لكن يظل الو اقع أكثر ثقلًا من أية محاولة للاحتفاء وتبادل التهاني. أبناؤه يفتقدونه، يهزمهم غيابه، أشعر بذلك كل يوم، لكن ماذا أفعل حيال ذلك، ما باليد حيلة.

في يوليو الماضي، صاحبني خلال الزيارة ابني الصغير، الذي لم يرى والده إلا مرتين، فهو تقريبا لا يعرفه. يسأله "بابا مش بتيجي عندنا ليه"، يرد عليه 'عندي شغل يا بابا، لما يخلص هاجي'، و أثناء الرحيل يخبرني أبني 'ماما أنا عارف احنا فين، ده سجن'.

لن أذكر ما يقابله أبنائي في مدارسهم، زملائهم يسألونهم 'أين والدكم، وليه محبوس، ايه الجريمة اللي عملهاط، وهم يحاولون الشرح لزملائهم، لكن قليل منهم يفهم، ورغم كل المحاولات يبتلع أبنائي مرارة الو اقع الذي يعيشونه".

أما ابنته فتقول بابا حالته النفسية شديدة السوء بعد 5 سنوات من الحبس دون محاكمة، لم يعد يأمل في شيء أو يطمح إلى شيء، فقد تملك منه يأس وشعور طاغي باللاجدوى.

وتضيف: خلال جلسة المحاكمة الموضوعية، التي عقدت هذا الشهر، طلبنا خروجه من القفص؛ حتى لا يشعر أنه وحيدًا، وبالتأكيد شعر بالسعادة لرؤيتي وبالحديث معي. لكن رأيت أن السجن ترك تأثيرًا قاسي على ملامحه، فقد تغيرت بشكل كبير، كما غزا الشيب رأسه ولحيته، وظهر جليا أثر العمر خلف القضبان على شكله.

وتكمل: يحاول بالتأكيد خلال سنوات حبسه التي طالت، أن يتصالح مع واقعه، أن يواصل البقاء رغم الشعور بالقهر. يقرأ أحيانًا، يتقاسم وزملاؤه أحزانهم وذكرياتهم وقليل من الأمل".

التوصيات

في شهر نوفمبر 2025 تم توثيق وقوع عدد انتهاكات، في ضوء هذه الحقيقة، وفي محاولة للتخفيف من حدة الضغوط والتحديات التي يعيشها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات المصريون/ات، نطرح المقترحات والتوصيات الآتية:

1. يستلزم تعزيز الحماية القانونية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام عبر الضغط على المشرّعين؛ لتعديل القوانين بما يضمن حماية فعالة للصحفيين والإعلاميين، خصوصًا ضد الحبس الاحتياطي المتكرر الذي تبيّن أنه أكثر الانتهاكات شيوعًا. كذلك تفعيل آليات الرقابة القضائية على قرارات تجديد الحبس. كما يستلزم إطلاق قاعدة بيانات وطنية عن حالات الانتهاك؛ لتوثيق الحالات بشكل مؤسسي، وتسهيل التواصل مع الضحايا، وتوفير دعم استراتيجي لهم.

2. ضرورة إدخال التعديلات اللازمة على قانون الإجراءات الجنائية؛ بما يضمن للمحبوسين -الصحفيين والإعلاميين في هذا السياق- محاكمة عادلة؛ عبر المثول أمام القاضي الطبيعي، والانفراد بالدفاع الحاضر معه، ومتابعة جلسات المحاكمة أو التجديد أو حتى التحقيق حضوريًا، ومراعاة كافة المعايير الدستورية والحقوقية المتعلقة بالحرية الشخصية. وبالتأكيد قبل كل ذلك وقف حبس العاملين/ات بالصحافة/ات والإعلام على ذمة قضايا تتعلق بالنشر.

3. دعم استقلالية النشاط الصحفي والإعلامي عبر السعي إلى الحد من التدخلات القضائية، مع العمل على إيجاد بيئة تشريعية تُتيح حرية الرأي والتعبير وفقًا للمعايير الدولية. والحرص على تعزيز الشفافية في التعامل مع قضايا الصحفيين وتوضيح أسباب الحجب والاعتقالات للرأي العام.

4. إعداد واعتماد كود موحّد/ مدونة سلوك يحدد التزامات المؤسسات الإعلامية تجاه العاملين فيها، وينص على آليات التعامل مع الشكاوى والانتهاكات الداخلية. مع تبني سياسات واضحة داخل المؤسسات الصحفية تحمي الصحفيات من التمييز والانتهاكات، والعمل على دعمهن، وتسهيل أداء مهامهن بحرية وأمان.من مؤسساتهم الصحفية، من قبيل الفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية، وعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور.

5. أن تلعب المؤسسات ذات الصلة دورأكبر في حماية الصحفيين/ ات والإعلاميين /ات من الانتهاكات التي يتعرضوا من مؤسساتهم الصحفية، من قبيل الفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية، وعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور.

6. إيجاد آلية مناسبة، تضمن تيسير وتحسين التواصل بين الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ للمراجعة المستمرة للمشكلات التي تظهر في هذا المجال، والتفكير في المقترحات اللازمة لمعالجتها، والاتفاق على مقترحات الحل، وتقاسم العمل دون تضارب في الاختصاصات أو حدوث سوء تفاهم.

حقوق النشر والاستخدام

يحتفظ المرصد المصري للصحافة والإعلام بكافة الحقوق المتعلقة بمحتوى هذا التقرير، نصًا وبيانات وتحليلاً. يُسمح باستخدام المحتوى لأغراض غير ربحية في مجالات البحث والتوثيق والتدريب، شرط الالتزام بنسب الاقتباس للمصدر وعدم إجراء أي تحريف أو اجتزاء يخلّ بسياقه أو دلالاته. ويُحظر صراحةً إعادة نشر المواد الواردة أو استخدامها في سياقات تجارية أو إعلامية دون إذن كتابي مسبق من إدارة المرصد، مع مراعاة المبادئ المهنية وحقوق الملكية الفكرية. يمثل أي استخدام غير مصرّح به انتهاكًا لحقوق النشر وقد يُعرّض مرتكبه للمساءلة القانونية.

www.eojm.org
info@eojm.org
01557774094
EOJM
EOJM

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org